

لاحظناها في حالات مشابهة، في حين أن الإبعاد يفترض شيئا آخر من عنصر مختلف عما لاحظناه مباشرة، والذي سيكون من المستحيل علينا ملاحظته مباشرة. في حالة الاستقراء، نختم أن الوقائع مثل تلك التي لاحظناها صحيحة عندما لا تكون قد اختيرت. في حالة الإبعاد، فإننا ننقل من ملاحظة بعض الوقائع إلى افتراض مبدأ عام يفسر أن الوقائع هي مثلما هي، إذا كان صحيحاً. نختم إذن بوجود شيء مختلف تماماً عن كل ما استطعنا ملاحظته تجريبياً. سيكون الاستقراء البرهان الذي ينطلق من الخصوصيات لينتهي إلى قوانين عامة، وسيكون الإبعاد البرهان الذي ينطلق من الأثر ليصل إلى سببه : الأول يصنف والثاني يفسر.

يحتفظ بييرس بالإبعاد من أجل (الصنف الواحد لبرهان قابل لإدخال أفكار جديدة)، وهو الوحيد التركيبي حقيقة. إن برهان الإبعاد له البنية التالية (العمل الفجائي C ملاحظ، إذا كان A صحيحاً، C مسلم به، هناك إذن أسباب للشك في أن A صحيح) <sup>(١)</sup>

من المؤكد أننا نستطيع، تحت هذا الوجه المستتب، تحديد عدد من الدراسات (للصلات والعلاقات) المقارنة. صحيح أيضاً أنه إذا أردنا الانتقال إلى الانتقادات، فإن المقارنة تقدم، في مرحلتها الاستنتاجية، بعض الملاحظات غير المتجانسة. إنها تتلاءم مع تعدد المناهج والاستراتيجيات. تبقى مهمتها تشكيل (علاقة بين اللغات) تستطيع (المقارنة) من خلالها أن تحدد كمسار للوصف. أول ضرورة وأول تحديد. بالإضافة إلى ذلك، العمل المقارني، ونتيجة المقارنة ليسا واضحين : إنهما يقومان على مجال التشابهات، التكافؤات، والانتسابات، والفراغات، إنهما يقومان باختصار على نظام النسبي والذي لا يقوم على ما يمكن توضيحه .

إذا أدت المقارنة، حتى المنفذة بنجاح، إلى النسبي، ماذا يمكن أن يقال عما يتأرجح في مدى التجاور، أو الذي يفتح على معرفة خصوصية كل نوع (مقارن) (النص الفرنسي يبقى فرنسياً، ويحتفظ الألماني بكل أصالته)؟ كلما أدى الربط إلى تدعيم التفرع الشائبي، والسمات التي لا يمكن اختزالها، فإن الأدب يفقد هدفه : لم يخلق شيئاً جديداً انطلاقاً من التجميع الذي جرى، ولم يبين شيئاً (بين) النصوص التي جمعت ولا فوقها.

<sup>(١)</sup> كلودان تييرسلان، OP.CIT، ص ٩٦